مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9473

الثلاثاء، 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد جانغ جون	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد بيريس لوس
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة مطر
	البرازيل	السيد موريتي
	سويسرا	السيد هاوري
	غابون	السيدة كومبي ميسامبو
	غانا	السيد إيساهاكو
	فرنسا	السيدة باوليني
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كيلي
	اليابان	السيد ياماناكا

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالصينية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2023/850، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، البرازيل، سويسرا، الصين، غابون، غانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيس (*تكلم بالصينية*): حصل مشروع القرار على 15 صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار 2707 (2023).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود فحسب أن أشكر مجلس الأمن على إظهاره الوحدة في اعتماد التمديد التقني لمدة 12 شهرا (القرار 2707 (2023)). إن استمرار انخراط المجلس على نحو إيجابي بشأن هذا الملف أمر حاسم لضمان إحراز مزيد من التقدم في عملية السلام الهشة. ويبعث إظهار الوحدة على هذا النحو برسالة واضحة مفادها أن المجلس لا يزال يدعم بشكل كامل عملية بين الأطراف اليمنية تحت رعاية الأمم المتحدة. ونحن، في المجلس، نقف على أهبة الاستعداد لدعم جهود المبعوث الخاص غروندبرغ وأصحاب المصلحة اليمنيين في كفالة إرساء سلام دائم في اليمن.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أيد الاتحاد الروسي قرار المملكة المتحدة بتمديد نظام الجزاءات فيما يتعلق باليمن (القرار 2707 (2023)). فنحن نرى أن قرار التمديد التقني للقيود ذات الصلة لمدة 12 شهرا هو أفضل طريقة للحفاظ على الزخم اللازم لإيجاد حل سلمي للأزمة اليمنية في سياق تصعيد غير مسبوق في المنطقة. وفي الوقت نفسه، لا يمكننا الاستمرار في غض الطرف عن حقيقة أن مجموعة قرارات المجلس الخاصة بالجزاءات بشأن اليمن تتناقض بشكل متزايد مع تبلور عمليات سياسية إيجابية في المنطقة المحيطة به، وهي عمليات تنطوي في الأجل الطويل على آفاق ليس لإنهاء إراقة الدماء في اليمن نفسه فحسب، ولكن أيضا لتحقيق استقرار شامل في العلاقات بين عدد من الدول الرئيسية في المنطقة. وفي هذا الصدد، نرحب بجميع الجهود المبذولة الموجهة نحو تحقيق نتائج لبلوغ ذلك الهدف، سواء من خلال الأمم المتحدة – أولا وقبل كل شيء بمعرفة مكتب المبعوث الخاص للأمين العام، السيد هانس غروندبرغ – أو من خلال دول المنطقة.

وإزاء هذه الخلفية، فإن تصرفات الولايات المتحدة تنم عن خبث شديد، لا سيما محاولة واشنطن استخدام الجزاءات الدولية الحالية ضد اليمن لتعزيز أهداف ضيقة بعيدة كل البعد عن تحقيق السلام في هذا البلد الذي طالت معاناته. ويدعم هذا الاستنتاج الطريقة الفاضحة لتعامل جيش الولايات المتحدة مع السلع العسكرية التي اعتُرضت في خليج عمان في كانون الأول/ديسمبر الماضي، والتي نقلتها واشنطن بعد ذلك إلى أوكرانيا لتلبية احتياجات نظام كييف. وقد أوضحنا مرارا وتكرارا أسباب تعارض هذه الإجراءات من جانب الأمريكيين مع كل من أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن اليمن، بما في ذلك القرار 2216 (2015)، وقواعد القانون الدولي أيضا. فالنكسات التي

تواجهها القوات المسلحة الأوكرانية على الخطوط الأمامية ليست مبررا لمثل هذه الخطوات. وإذا استمرت واشنطن في هذه الخطوات، فسيكون لذلك أخطر العواقب.

بشكل عام، يبدو أن الوقت قد حان أخيرا لأن يفكر مجلس الأمن بجدية في تحديث الإطار القانوني للتوصل لتسوية في اليمن، وإلا فقد تضيع ثمار هذا العمل الذي استغرق وقتا طويلا.

رفعت الجلسة الساعة 10/05.